S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/17019
10 March 1985

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى
الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرسل اليكم نص الرسالة التي بعث بها الى سعادتكم السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الجمهورية العراقية جوابا على رسالة سعادتكم الموجهة الى السيد رئيس الجمهورية العراقية والمؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ بشأن قصف الأهداف المدنية الصرف .

أرجو من سعادتكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الدكتور رياض القيسي
الممثل الدائم

85-06961

../..

المرفـــق

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة الى الأمين العام من نائب رئيس وزراء ووزيـــــر خارجية العراق

تسلمنا رسالتكم المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٥ الموجهة الى السيد رئيـــس الجمهورية ، وبناء على توجيهات سيادته أود أن أبين لكم رأى حكومتي فيما جاء فيها .

في ٩ حزيران /يونيه ١٩٨٤ ، عندما ناشدتم ايران والعراق التوقف عن الضـــرب المتعمد للمناطق السكانية الصرف ، وافق العراق على ندائكم فورا بالرسالة التي وجهها اليكم السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٠ حزيران /يونيه ١٩٨٤ (S/16610) .

وفي رسالة السيد رئيس الجمهورية ، وكذلك في الرسالتين اللتين وجهتهما اليكم بتاريخ ٢١ و ٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٤ (S/16638 و S/16649) أكدنا أن التوقف عن ضرب المدن والقرى يتطلب ضرورة التحقق من عدم استخدام المدن والقرى الحدودية الايرانية كمراكز لتحشد القوات الايرانية . ولكن من المؤسف أن هذا الطلب العملـــي والحساس قد أغفل . وعندما عينتم بعثة للتحقق من حوادث خرق الاتفاق طالبنا الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن تضع مراقبين في كل قواطع العمليات كي تكون الرقابة فعالـــة وفورية . غير أن الجانب الايراني رفض أولا استضافة البعثة في داخل ايران ثم وافق علـى تواجدها في طهران فقط مما دعاكم الى الابقاء على البعثة في بغداد فقط .

وكان واضحا لنا أن اصرار حكام ايران على ابعاد البعثة عن قواطع العمليـــات الحربية يستهدف تجنب رقابة الأمم المتحدة على استخدام المدن والقرى الحدودية الايرانية كمراكز للتحشد وعلى خرق الاتفاق في الوقت الذى يشاءون وبدوافع سياسيـــة وعسكرية طبقا لاهوائهم وغاياتهم وما يدور بينهم من تناقضات وصراعات .

وبالفعل ، فقد أكدت استطلاعاتنا أن المدن الايرانية التي ذكرتها في رسالتـــي اليكم بتاريخ ٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٤ (S/16649) قد استخدمت كمراكز لتحشد القـوات وأرفقنا بتلك الرسالة قائمة بأسماء الوحدات الايرانية المتحشدة في مدن عبادان ،المحمرة ، خسرو آباد ، الأهواز ، الحويزة ، البسيتين ، انسده مشك . وقد انطلقت منذ ذلـــك الوقت عدة هجمات عسكرية ضد الحدود العراقية في ٢٠ تشرين الأول /اكتوبـــر ١٩٨٤ ، و ١ شباط/فبراير و ٢ و ٣ آذار/مارس ١٩٨٥ . كما وقعت خلال الأشهر الماضية انتهاكات متعددة للاتفاق سببها ضعف اجراءات الرقابة والتفسيرات الايرانية الاعتباطية للاتفاق .

وخلال الفترة الماضية أيضا لم ينفك المسؤولون الايرانيون عن اطلاق التهديدات المتكررة والمفاجئة بقصف مدننا متذرعين بحوادث تقع أثناء العمليات العسكرية ولا تنطبق عليها شروط الاتفاق وأخص بالذكر تهديدات رئيس الجمهورية الايرانية بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

وفي هذا الشهر .. وبينما كان مجلس الأمن يناقش موضوعا حساسا ومهما جدا من موضوعات الحرب وهو معاناة عشرات الألوف من الأسرى في محاولة من المنظمة الدولية لايجاد حل لمأساتهم ، أصدر النظام الايراني وبدون أي سوغ انذارا بقصف مدينة البصرة ثم نفذ انذاره بقصف المدينة بصورة متعمدة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ مما أدى استشهاد وجرح عدد من السكان المدنيين والى تدمير دورهم وممتلكاتهم الشخصية . وكما شرحت لكم في رسالتي بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ (S/17016) فان الذرائع التي استخدمها النظام الايراني لارتكاب هذه الجريمة لا تستند الى أي أساس فالقصف العراقي الذي جرى يوم ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ استهدف أحد المصانع في أطراف مدينة الاحواز وهو هدف غير مشمول باتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وبدلا من أن يلجأ النظام الايراني الى الاجراءات المتفق عليها معكم حول التحقق من مثل هذه الحوادث بطلب زيارة بعثة الأمم المتحدة لموقع القصف ، أصدر انذاره المذكور وقصف بصورة متعمدة مدينة البصرة . وطبقا للاجراءات المذكورة وقبل القيام بأي رد فعل على هذه الجريمة المتعمدة ، طلبنا من بعثة الأمم المتحدة المتواجدة في بغداد الذهاب الى مدينة البصرة للكشف عن القصف غير أن النظام الايراني عاد وخرق أيضا قواعد تلك الاجراءات ولم يوافق على اعطاء بعثتكم السير الأمين (safe conduct) كي تمارس مهامها .

ويتضح من ذلك أن النظام الايراني قد خرق بصورة متعمدة اتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ والاجراءات المتصلة به .

وكان واضحا للمراقبين المعنيين أن القصف المتعمد للبصرة في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ كان يستهدف صرف الأنظار عن مناقشات مجلس الأمن بشأن الأسرى بل تخريب مجهودات المجلس لايجاد حل انساني فعال لمعاناتهم . وهكذا وبدلا من المساهمة الايجابية في حل هذه المأساة الانسانية عمد النظام الايراني الى ارتكاب جرائم جديدة بحق المدنيين العراقيين وتسبب في المزيد من سفك الدماء .

أود أن أؤكد لكم ياسعادة الأمين العام أن العراق كان هو صاحب فكرة عقد اتفاق خاص لتجنب ضرب المدن والقرى وقد أعلن السيد رئيس الجمهورية العراقية ذلك في حزيران/يونيه ١٩٨٣ كما أن ذلك قد تضمنه قرار مجلس الأمن رقم ٥٤٠ الذي وافق عليه العراق ورفضته ايران وقد التزم العراق باتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بكل اخلاص ، وتعاون معكم ومع مجلس الأمن من أجل ايجاد حل شامل للنزاع ، وكذلك من أجل ايجاد حلول للمشاكل الانسانية

الملحّة الناشئة عن النزاع في حين لم يبد النظام الايراني أى قدر من التعاون واستمر في كيل الاتهامات الى المجلس والمنظمة الدولية ، والتعامل مع القضايا الانسانية الحساسة بدوافع سياسية انتهازية ووفقا لما يراه من حسابات رخيصة .

لذلك ومع رغبتنا الأكيدة في تلبية ندائكم وتجنيب المدنيين ويلات الحرب ومع حرصنا الشديد على عدم تصعيد الموقف فاننا لا يمكن أن نترك الأمور غامضة وسائبة بحيث يتكرر الخرق ، ونعود مرة أخرى الى نقطة الابتداء ، خاصة وأن النظام الايراني مصر على استمرار الحرب ، وهو يصعد العمليات الحربية في الوقت الذى يشاء وفي المناطق التي يشاء . كما ان معلوماتنا الأكيدة تشير الى انه يحشد في الوقت الحاضر في المناطق الحدودية قوات كبيرة بهدف شن عدوان جديد على الأراضي العراقية .

اننا نعتقد أن الحل العطي لهذه المسألة ولكل المسائل ذات الطبيعة الانسانية الناشئة عن النزاع يكون باجراء اتصالات مباشرة من قبلكم مع ممثلين مخولين من الطرفين لوضع أسس وقواعد وضمانات واضحة ومتفق عليها لاتفاق تجنب القصف المتعمد للمراكز السكانية الصرف ولكيفية معالجة المسائل الأخرى بحيث نستطيع تماما ضمان سلامة السكان في بلادنا .. وأن لا نتركهم عرضة لأهواء حكام طهران يهددون حياتهم وأمنهم في الوقت الذى يشاءون كما نضمن أيضا التعامل السليم ازاء القضايا الانسانية الأخرى .. وانني أعبر عن استعدادى للسفر فورا الى نيويورك لاجراء الاتصالات المباشرة معكم لهذا الغرض .. كما اننا نرحب بزيارتكم للعراق اذا رغبتم في ذلك .

مع فائق التقدير .

طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء وزير خارجية
الجمهورية العراقية